الاستراتيجية المؤسسية

لوزارة الزراعة

2025-2016

(المراجعة (1) 2023-2024)

علينا غرس بذور جديدة ليتسنى للأجيال المقبلة أن تحيا وتزدهر.

كلمة جلالة الملك

عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

منتدى بلومبيرغ للاقتصاد الجديد 2020

أننا لم نغفل أهمية الحفاظ على البيئة في خططناواستراتيجياتنا الوطنية، إذ أن الاقتصاد الأخضر والعمل المناخي جزءان لا يتجزءان من محركات النمو التي أطلقها الأردن مؤخراً ضمن رؤية التحديث الاقتصادي للسنوات العشر- القادمة، والتي نسعى إلى تحقيقها من خلال شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبمشاركة الشباب والمرأة

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسين بن عبدالله المعظم

المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(COP27) / شرم الشيخ 2022

كلمة معالي وزير الزراعة

افتقرت وزارة الزراعة الى بناء الاستراتيجيات المؤسسية منذ بداية تاسيسها، وكان التخطيط الاستراتيجي يركز على بناء الاستراتيجيات القطاعية لقطاع الزراعة ككل حيث بدأ عهد التخطيط الاستراتيجي لقطاع الزراعة أول مرة في الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2002-2010. وكان ذلك بتوجيهٍ ملكيٍ سامٍ. وقبل أن تنتهي فترة الإستراتيجية بعام أعلن جلالة الملك عام 2009 عاماً للزراعة، مما جعل وزارة الزراعة تقود جهداً وطنياً لإنجاز "الوثيقة الزراعية" كإستراتيجية للأعوام 2009-2013.

على نفس الخطى وإنسجاماً مع رؤية الاردن 2025 والسياسات الحكومية لموائمة الاستراتيجيات القطاعية لرؤية الاردن 2025 قادت وزارة الزراعة مجدداً إستجابة لمسؤوليتها بجهداً وطنياً أثمر عن انجاز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025 التي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر بكتاب دولته رقم 6541/1/13/9 تاريخ 9/2/2016. وقد كان جهداً تشاركياً على مدى أربعة عشر شهراً انخرطت فيه إلى جانب وزارة الزراعة عشر وزارات ومؤسسات حكومية، وأربعة عشر مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص عملت جميعاً كفريق وطني واحد.

كما تم اعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للزراعة المستدامة لعام2022-2025 بعد توجيهات ملكية سامية لوضع خطة شاملة تخدم القطاع الزراعي، حيث تهدف الخطة لرفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي من خلال عدة إجراءات ومشاريع عملية على أرض الواقع، وتوفير فرص عمل للشباب وللمرأة الريفية من خلال تسهيلات تتمثل في تيسير قروض دون فائدة، وتمكين المزارع الأردني في القضايا المرتبطة بالتكنولوجيا لرفع انتاجية المساحة من الأرض وزيادة الرقعة الخضراء، إضافة إلى رفع الانتاجية باستغلال كل قطرة ماء من خلال طرق ري موفرة خاصة ان الأردن تتأثر بشكل مباشر في تداعيات التغير المناخي التي انعكست سلبا على المصادر المائية.

وبدعم من الادارة العليا وبمشاركة مع شركاء الوزارة وذوي العلاقة تم العمل على مراجعة الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة للاعوام 2023-2024 ، وفي إطار المتابعة والتقييم تم مراجعة وتقييم الاستراتيجية المؤسسية بشكل دوري للوقوف على الانجاز المتحقق ، وباعتماد النهج التشاركي وبمساهمة واسعة النطاق من قبل كافة القطاعات في الوزارة، حيث تم البدء بالمراجعة من خلال فريق فريق في مشكل من الوزارة، ومراجعة صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، ومؤشرات الأداء قابلة التي تسعى الوزارة من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الاهداف الوطنية، وقد استندت المراجعة إلى خيارات منبثقة عن تحليل متكامل للبيئة الداخلية والخارجية بتحديد عناصر القوة والضعف .

وزيـــــــر الـــزراعـة

المهندس خالد حنيفات

فهرس المحتويات

كلمة معالي الوزير	**3**
مقدمة	**5**
الاولويات والاهداف الوطنية والدولية التي تسهم الوزارة في تحقيقها	**7**
الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي لوزارة الزراعة	**10**
1. المجالسي واللجان المختصة برسم السياسة الزراعية	**10**
2. الإطار المؤسسي والتنظيمي	**11**
3. التشريعات	**12**
4. التحليل المؤسسي لوزارة الزراعة	**13**
5. تحليل الموارد البشرية	**16**
6. الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة	**16**
7. ملخص التحليل الرباعي SWAT	**28**
الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة	**29**
1. الفرضيات الرئيسية التي بنيت عليها الاستراتيجية	**29**
2. خطوات اعداد الاستراتيجية المؤسسية	**29**
الرؤية والرسالة والاهداف المؤسسية	**30**
السياسات المؤسسية	**31**
أدوات تنفيذ السياسات المؤسسية	**33**
مؤشرات قياس الاستراتيجية	**38**
ملاحق	**40**

مقدمة

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية حوالي (89) مليون دونم مربع، و يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط الجاف وشبه الجاف، حيث لا يتجاوز معدل سقوط الأمطار على 99 % من مساحة المملكة 150 ملم سنوياً، و تعتبر حوالي 5.5 %من مساحة الأردن أراضي جافة تتراوح نسبة هطول الأمطار فيها ما بين 200-300 ملم سنوياً في حين يتلقى حوالي 4 % (المرتفعات الشمالية الغربية) أمطاراً تزيد عن 300 ملم سنوياً والتي قد تصل في بعض مناطق المرتفعات الشمالية إلى نحو 600 ملم سنوياً، وتتصف هذه الأمطار بالتفاوت في كميات الهطول من منطقة لأخرى، وبتذبذبها كمًا وتوزيعًا بين سنة وأخر.من حيث الكمية والتوزيع ضمن الموسم الزراعي الواحد وهذا يؤدي في كثير من المواسم الى تعرض المزارعين لخسائر اقتصادية ويزيد من مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي ومن هنا تبرز اهمية وجود هيئة مستقلة لادارة المخاطر الزراعية لمساعدة المزارعين على تجاوز هذه المخاطر.

تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة المطرية حوالي (8.9) مليون دونم، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها حوالي (1.9) مليون دونم عام 2022 اي ما نسبته 3% من اجمالي مساحة الاردن، وهناك ثلاث مناطق جغرافية مناخية رئيسية في الأردن تشمل: وادي الأردن، الأراضي المرتفعة، والبادية الشرقية التي تغطي حوالي(88%) من المساحة الكلية للأردن، ولا يتجاوز معدل سقوط الأمطار فيها عن(100) ملم في السنة، ويعتبر وادي الأردن الجزء الأكثر خصوبة في الأردن وهو يتميز بدفئه في فصل الشتاء مقارنة مع بقية مناطق المملكة لذا فإنه يتمتع بميزة الإنتاج الزراعي المبكر خاصة للخضار والفواكه مقارنه ببقية مناطق المملكة ودول الجوار، اما الأراضي المرتفعة فتمتد من الشمال إلى الجنوب في الجزء الغربي من الأردن، وتفصل وادي الأردن عن منطقة البادية الشرقية ويتراوح ارتفاع هذه الأراضي ما بين (600-1500) متر فوق سطح البحر وتتلقى أكبر كمية من الأمطار في الأردن وتتمتع بأوسع غطاء نباتي طبيعي، ويقطن فيها حوالي (90%) من سكان الأردن، ويمكن ايجاز واقع القطاع الزراعي بالنقاط الرئيسية التالية:

◆ الصادرات الزراعية

ويشكل القطاع الزراعي جزءا مهما من الناتج الكلي حيث بلغ قيمة الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجارية في عام 2022 حوالي (1663) مليون دينار في حين ارتفعت القيمة في عام 2023 حوالي (1733) مليون دينار بنسبة نمو بلغت (4.3%) من القيمة وبلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022 وعام 2023 حوالي (4.8) % من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2022حوالي (969) مليون دينار وبلغت في عام 2023 حوالي (1127) مليون دينار بقيمة زيادة حوالي (158) مليون مقارنة مع عام 2022 وبنسبة زيادة بلغت 16%، أما قيمة الصادرات الزراعية للخضار والفواكه بلغت حوالي (253) مليون دينار في عام 2022 و(354) مليون دينار في عام 2023 وزيادة في قيمتها بلغت (100) مليون دينار وبنسبة زيادة 40% مقارنة مع عام 2022 .

و بلغت نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية في عام 2022 حوالي 12 % ، وارتفعت في عام 2023 لنسبة 14 % من إجمالي الصادرات الكلية . كما حقق القطاع الزراعي الاكتفاء الذاتي في عدد من منتجات الخضار والفواكه ولحوم الدواجن وزيت الزيتون وبيض المائدة، إلا أن الكثير من المنتجات الزراعية كالقمح والشعير واللحوم الحمراء ما زال الاردن يعتمد فيها على اسواق الاستيراد، ومن جهة اخرى فإن القطاع الزراعي في المملكة له بعد اقتصادي واجتماعي وخاصة في الريف حيث يعتبر القطاع مصدر دخل لحوالي (80) ألف اسرة في الارياف والبوادي.

◆ القيمة المضافة للقطاع الزراعي:

على الرغم من التحديات التي يواجهها قطاع الزراعة، يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الاردني، حيث تلعب الزراعة دورا هاما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة الصناعات التحويلية وكذلك بالجهود الوطنية للمحافظة على البيئة الطبيعية واستمراريتها. ويواجه القطاع الزراعي في الأردن عدة تحديات أهمها تذبذب الأمطار وتوالي سنوات الجفاف احيانا، قلة الاراضي الزراعية، وندرة الموارد المائية. وبالرغم من ذلك فإن هناك زيادة حقيقية للقيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2022 حيث بلغت حوالي 1503 مليون دينار وشكلت حوالي 4.8% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة. بينما بلغت القيمة المضافة لعام 2023 حوالي 1590 دينار وشكلت حوالي 4.9% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ان هذه النتائج تشير الى ان القطاع الزراعي شهد زيادة حقيقية في القيمة المضافة بلغت حوالي 87مليون دينار عام 2023 مقارنة بعام 2022 وهذا يجعل من القطاع الزراعي رافعة للاقتصاد الوطني ودافع للنمو ومصدر لجذب الاستثمار وتحقيق الامن الغذائي بمقياس النمو، إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي يصل إلى 20% من مجمل الاقتصاد الوطني، مما يحقق وفراً وأمنا غذائيا واجتماعياً والعديد من فرص العمل والتشغيل وانتاج مصادر غذائية جديدة

◆ المساحات المزروعة

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في عام 2022 حوالي (675) الف دونم والخضراوات (372) ألف دونم، والاشجار المثمرة (826) ألف دونم، بينما بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في عام 2021 حوالي (957) الف دونم والخضراوات (392) ألف دونم، والاشجار المثمرة (818) ألف دونم

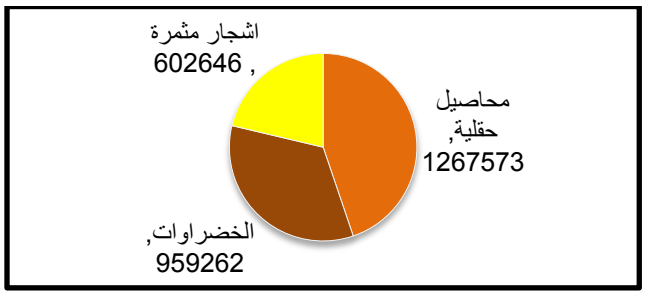

البرامج والاهداف الوطنية التي تسعى وزارة الزراعة الى تحقيقها

تسعى وزارة الزراعة إلى تحقيق تحول شامل في قطاعنا الزراعي وعلى مختلف المحاور والارتباطات، حيث تسعى الوزارة الى النهوض بالقطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والخدمات الناتجة عن هذا القطاع مثل التصنيع الزراعي، النقل وسلاسل التوريد،العمالة،الطاقة والمياه، وتمكين المرأة، وهذا يشمل تعزيز المساواة بين الجنسين في الزراعة وخلق فرص العمل ورفع سوية المنتجات الريفية، والذي نعتبره أساسيًا لتحقيق النمو الشامل، كما نسعى لتطوير الأسواق المستدامة وتعزيز الحياة الريفية، مما يضمن لنا أمنًا غذائيًا أقوى وازدهارًا اقتصاديًا مستدامًا، حيث دأبت وزارة الزراعة على تحديث الاهداف الاستراتيجية لوزارة الزراعة من خلال تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025 بما يتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 ورؤية تحديث القطاع العام سعياً منها إلى ان يصبح الاردن مركزا إقليميا للأمن الغذائي ومركزا إقليميا للإنتاج الزراعي.

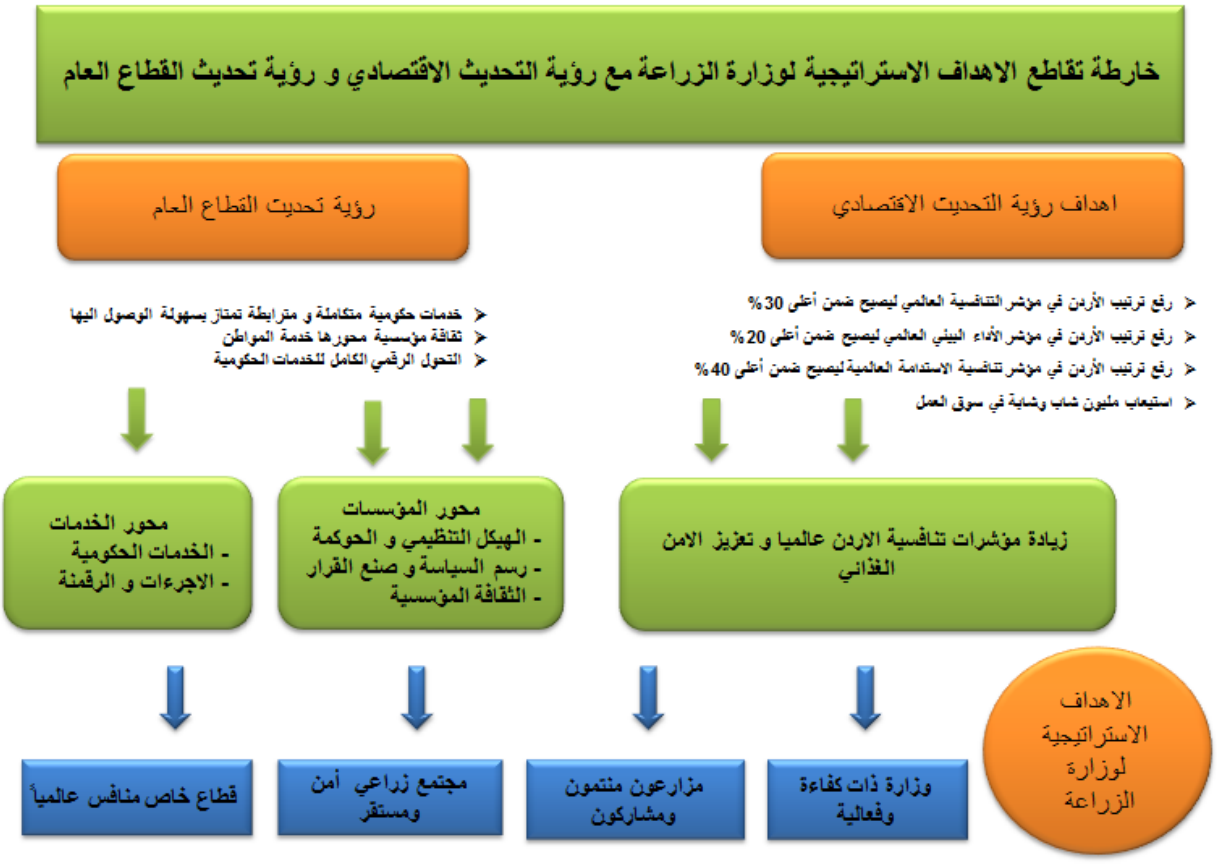

❖ رؤية التحديث الاقتصادي

تتمحور رؤية التحديث الإقتصادي للمملكة حول شعار "مستقبل افضل" وتقوم على ركيزتين إستراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الإقتصادية، والإرتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين ، بينما تشكل الإستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية ويمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الإقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النمو المستمر لصافي دخل الأفراد، ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

تعمل وزارة الزراعة على تنفيذ عشرة مبادرات بالتعاون مع مؤسسات القطاع الزراعي (المركز الوطني للبحوث الزراعية ، المؤسسة التعاونية الاردنية ، مؤسسة الإقراض الزراعي) بما يتواءم مع رؤية التحديث الإقتصادي :

1. تعزيز منظومة الأمن الغذائي
2. تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية للقطاع الزراعي
3. التوسع في برامج الإقراض الزراعي
4. التوسع في دعم الصناعت الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية
5. تطوير الممارسات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي
6. تعزيز المخزون الإستراتيجي من الحبوب
7. تعزيز البحث والتطوير الزراعي واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة
8. تحسين خدمات التدريب الزراعي المهني
9. تطوير منظومة التسويق الزراعي
10. تطوير عمل الجمعيات والإتحادات التعاونية

الصورة ادناه ملخص عن المبادرات التي تم تنفيذيها من قبل وزارة الزراعة

❖ خارطة طريق تحديث القطاع العام

تقوم وزارة الزراعة من خلال خارطة تحديث القطاع العام على تحديث المكونات السبعة التي تتضمنها خارطة التحديث وهي الخدمات الحكومية، والإجراءات، والهيكل التنظيمي والحوكمة، ورسم السياسة وصنع القراروالموارد البشرية، والتشريعات، والثقافة المؤسسية، الشكل ادناه يوضح اجراءات وزارة الزراعة التي تم تنفيذها ضمن مكونات تحديث القطاع العام

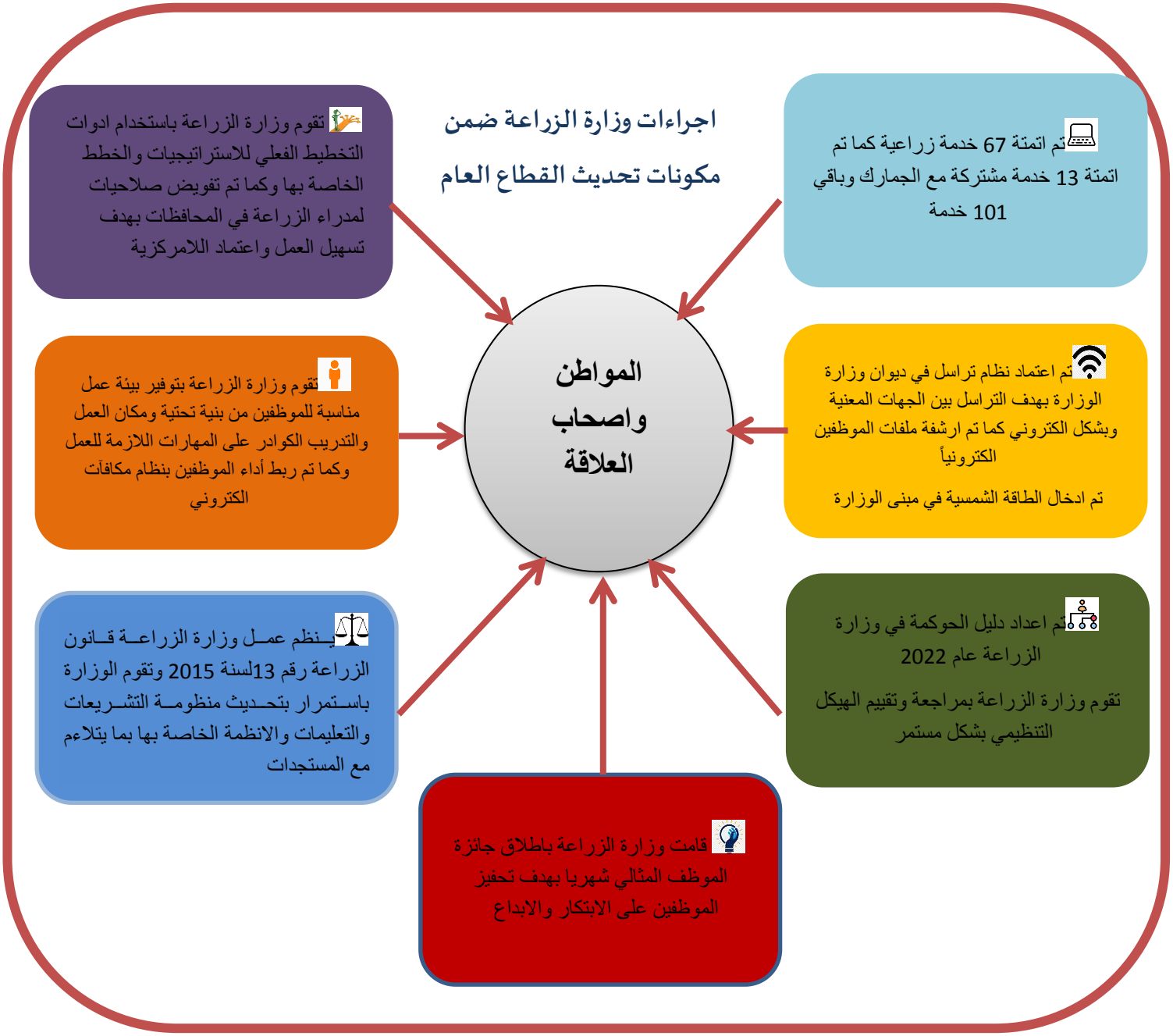

الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي لوزارة الزراعة

- **المجالس واللجان المختصة برسم السياسة الزراعية على مستوى المملكة:**

المجلس الزراعي الاعلى

- الذي يرأسه دولة رئيس الوزراء بمهام تحديد اهداف التنمية الزراعية واقرار السياسات الزراعية والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالبرامج الزراعية، وبالرغم من اهمية الدور المناط بالمجلس الا انه ليس له اجتماعات منتظمة لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه القطاع.

مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- الذي انطلق في العام 2010 بهدف زيادة الاستثمار في الخدمات العامة في قطاع الزراعة الا ان المجلس لا يزال بدون استراتيجية وبرامج واضحة لعمله.

المجلس الاعلى للامن الغذائي

- الذي تم اقراره من مجلس الوزراء في العام 2023 برئاسة معالي وزير الزراعة ويأتي تاسيس المجلس نظراً لتأثر دول العالم، ومنها الأردن، بأزمات الغذاء الدَّوليَّة والتغيُّر المناخي، ولتوفير المعلومات والبيانات المتعلِّقة بالأمن الغذائي، وإصدار التَّقارير الخاصَّة به في المملكة وفق المؤشِّرات المعتمدة في الاستراتيجيَّة الوطنيَّة للأمن الغذائي.

اللجنة التوجيهية للبرامج والمشاريع الزراعية

- التي تشكلت بقرار من مجلس الوزارء في العام 1985 وتم اعادة تشكيلها في العام 2017 برئاسة معالي وزير الزراعة لتكون مظلة للبرامج والمشاريع الزراعية التي تنفذها وزارة الزراعة وتضم في عضويتها ممثلين من القطاع العام والخاص.

◆ الاطار المؤسسي والتنظيمي

تعنى وزارة الزراعة بالقطاع الزراعي إضافة الى عدة مؤسسات وهيئات حكومية مثل المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، مؤسسة الإقراض الزراعي، المؤسسة التعاونية الاردنية، والجامعات الاردنية، والقطاع الخاص المتمثل في الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين وجميع الجمعيات الزراعية والجهات التجارية والصناعية المعنية بالشأن الزراعي، إضافة الى وزارات المياه والري، البيئة، ووزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة المالية ووزارة التربية والتعليم والتي تؤثر في القطاع بشكل غير مباشر.

الاطار المؤسسي لقطاع الزراعة

انواع الجهات	اسماء الجهات	
الوزارات	وزارة الزراعة	وزارة المياه والري
	وزارة البيئة	وزارة الشؤون البلدية والقروية
	وزارة التربية	وزارة الصناعة والتجارة
	وزارة التخطيط	وزارة المالية
المؤسسات والهيئات والسلطات الحكومية	مؤسسة الاقراض الزراعي	الاتحاد العام للمزارعين
	المركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي	المؤسسة التعاونية الاردنية
	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	امانة عمان والبلديات
	الجامعات الاردنية	
الجهات الاخرى	المزارعون	الجمعيات
	البنوك التجارية	الاتحاد العام للمزارعين
	المؤسسات التجارية	الاتحادات النوعية الزراعية
	شركات المنتجات الزراعية	مصانع المنتجات الزراعية والمستلزمات
	محطات التجهيز والتسويق	الجهات الدولية

- **التشريعات:**

ينظم العمل في القطاع الزراعي مجموعة من التشريعات والقوانين على رأسها قانون الزراعة رقم (13) وتعديلاته لسنة 2015، كما تؤثر العديد من التشريعات على القطاع الزراعي بشكل مباشر او غير مباشر، الشكل ادناه يوضح اعداد القوانين والانظمة والتعليمات التي تحكم عمل وزارة الزراعة

◆ التحليل المؤسسي لوزارة الزراعة

الخدمات والمهام التي تقوم بها وزارة الزراعة

تعمل وزارة الزراعة بموجب قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015، والذي الغى بموجبه قانون الزراعة رقم (20) لسنة 1973، ويتضمن هذا القانون مجموعة كبيرة من المهام المناطة بالوزارة اضافة الى العديد من الاجراءات والجوانب الفنية المتعلقة بالزراعة بمختلف مجالاتها يضاف الى ذلك مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات التي تم خلالها تفصيل بعض المهام والاجراءات التنفيذية والتي تناط مهمة تنفيذها بوزارة الزراعة، اما فيما يتعلق بالامور الادارية والتنظيمية للوزارة فقد حددها نظام التنظيم الاداري لوزارة الزراعة رقم (38) لسنة 2018.

تتولى وزارة الزراعة مسؤولية تنظيم وتنمية القطاع الزراعي ، حيث يشير قانون الزراعة لمجموعة من الاهداف والمهام التي تعمل الوزارة على تحقيقها والتي يمكن اجمالها فيما يلي :-

1- زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية.
2- ديمومة استخدام الموارد الطبيعية الزراعة دون الإضرار بالبيئة.
3- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي.
4- زيادة دخول المزراعين وتحسين مستوى معيشتهم، وتنمية الريف ورفع قدرته الانتاجية
5- توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة وعقد الاتفاقيات الدولية.
6- تعزيز الفرص الاقتصادية للمنتجين الزراعيين ومتابعة الفرص التجارية المحلية والدولية.
7- مراقبة تطورات السوق ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم العملية التسويقية.
8- تحسين كفاءة استخدام مياه الري على مستوى المزرعة.
9- مكافحة الآفات والاوبئة الحيوانية والنباتية.
10- تحصين الحيوانات ضد الامراض الوبائية.
11- القيام بالبحث العلمي الزراعي التطبيقي والارشاد الزراعي.
12- إجراء التحاليل المخبرية في المجالات المتعلقة بالانتاج الزراعي.
13- مكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي.
14- اقامة المشاريع الزراعية التنموية وادارتها.
15- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الزراعية.
16- تأجير الآليات والمعدات الزراعية.
17- توفير البيانات والعلومات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وأسعارها وفرص تسويقها داخلياً وخارجياً.
18- تشجيع العمل التعاوني الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية بشكل جدي وفعال

19- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتاكد من مطابقة المنتجات الزراعية للشروط الصحية والفنية.
20- إصدار رخص الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية.
21- إعداد وتطبيق تدابير الصحة النباتية والحيوانية وتزويد الجهات المعنية بها.
22- ترخيص معاصر الزيتون والرقابة عليها.
23- ترخيص إنتاج الأدوية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان.
24- ترخيص مسالخ المواشي والدواجن.
25- ترخيص الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية.
26- ترخيص أسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد خارج حدود البلديات.
27- تنظيم إدارة الحراج الحكومي والاراضي الحرجية ووسائل تطويرها وتنميتها وحمايتها.
28- تنظيم إجراءات وعمليات تحسين أراضي المراعي وتطويرها والمحافظة عليها.
29- تنظيم اقامة مزراع تربية الدواجن وحيازة المواشي وتربية الاسماك والبرمائيات والنحل وتنظيم اجراءات حماية الطيور والحيوانات البرية وصيدها والاتجار بها.

اما المهام والاجراءات الواردة في القوانين والانظمة والتعليمات الاخرى فهي تقع تحت مظلة المهام والاهداف الواردة اعلاه.

تعمل وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي على اتمتة خدمتها حيث تم اتمتة حوالي 63 خدمة و13 خدمة مشتركة مع الجمارك الاردنية والعمل جاري على اتمتة بقية الخدمات والشكل ادناه يوضح مخطط اتمتة خدمات وزارة الزراعة.

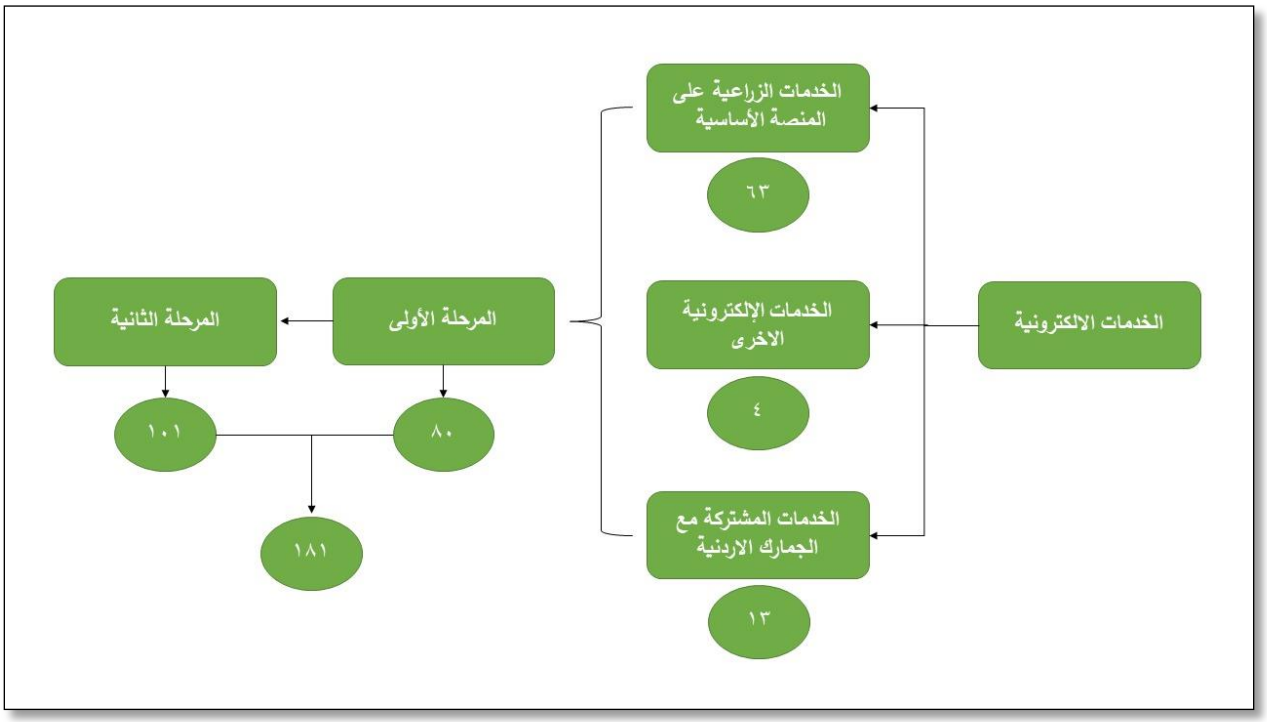

◆ تحليل الموارد البشرية:

1.1 تحليل الموارد البشرية

1.1.1 اعداد الموظفين وفئاتهم.

يبلغ عدد موظفي الوزارة الكلي (5173) موظف موزعين على المديريات المنتشرة في جميع أرجاء المملكة.

جدول (1) أعداد موظفي المديريات المركزية

الفئة	مبنى الوزارة	خارج المبنى ومركزي	اجمالي	النسبة
اولى	219	162	381	53%
ثانية	44	32	76	11%
ثالثة	103	160	263	37%
المجموع	366	354	720	100%

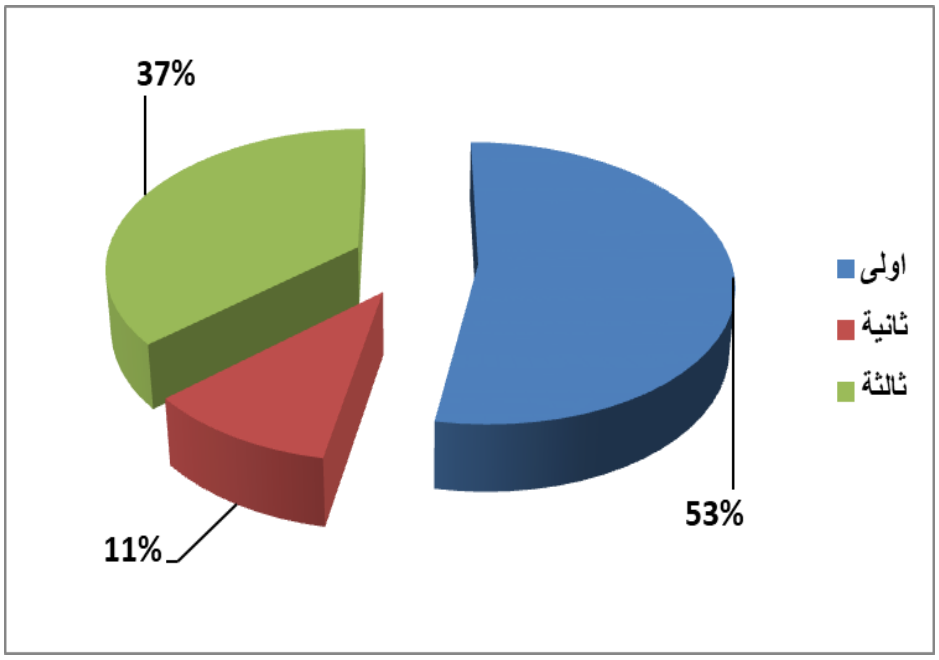

وعند مراجعة أعداد العاملين بالفئة الأولى فإنه يتبين لدينا بأن المهندسين الزراعيين يشغلون ما نسبته (61%) من اجمالي الفئة الأولى، أما الأطباء البيطريين يشغلون ما نسبته (11%) من إجمالي العاملين بالفئة الأولى، وما نسبته (28%) والتي تعود للوظائف الادارية المساندة من الفئة الأولى.

جدول (2) أعداد الموظفين حسب الفئات الفنية

الفئة	العدد	النسبة من الاجمالي
المهندسين الزراعيين	880	%61
الأطباء البيطريين	157	%11
الخدمات المساندة من الفئة الأولى	411	%28
المجموع	1448	%100

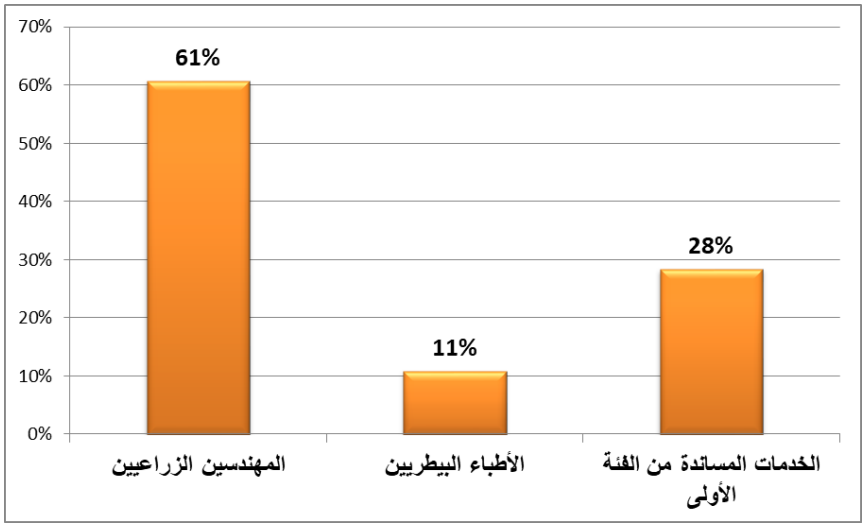

ويوجد مديريات فنية (مركزية) ترتبط بمركز الوزارة وتقع خارج المبنى الرئيسي بالإضافة إلى مركز الوزراة ويبلغ عدد الموظفين بها كما يلي: (720) موظف منهم (381) موظف في الفئة الاولى بنسبة (53%) و(76) موظف في الفئة الثانية وبنسبة (11%) و(263) موظف في الفئة الثالثة بنسبة (37%)، وبالنظر الى تخصصية العمل في مركز الوزارة والتي من المفترض انها المعنية برسم السياسات ووضع الخطط والبرامج واعتماد الاجراءات وتنفيذ الدراسات المختلفة في القطاع الزراعي فان هذا

التوزيع الذي يعكس هيمنة الوظائف المساندة والثانوية على الوظائف الفنية والتخصصية والذي لا يعتبر ملائماً لتنفيذ المهام التي وجدت من اجلها الوزارة بكفاءة وفاعلية اما فيما يتعلق بالمحافظات والعمل الميداني فان وجود النسبة الأكبر لموظفي الفئة الثانية والثالثة (72.2%) يمكن تبريره بطبيعة المهام التنفيذية من مديريات المحافظات وعليه فانه لابد من التركيز على الكوادر المؤهلة والتي تحمل درجة البكالوريوس على الاقل في مركز الوزارة لتتناسب مع طبيعة المهام وان يكون التعيين على الفئات الاخرى متركز في المحافظات والمهام التنفيذية الميدانية.

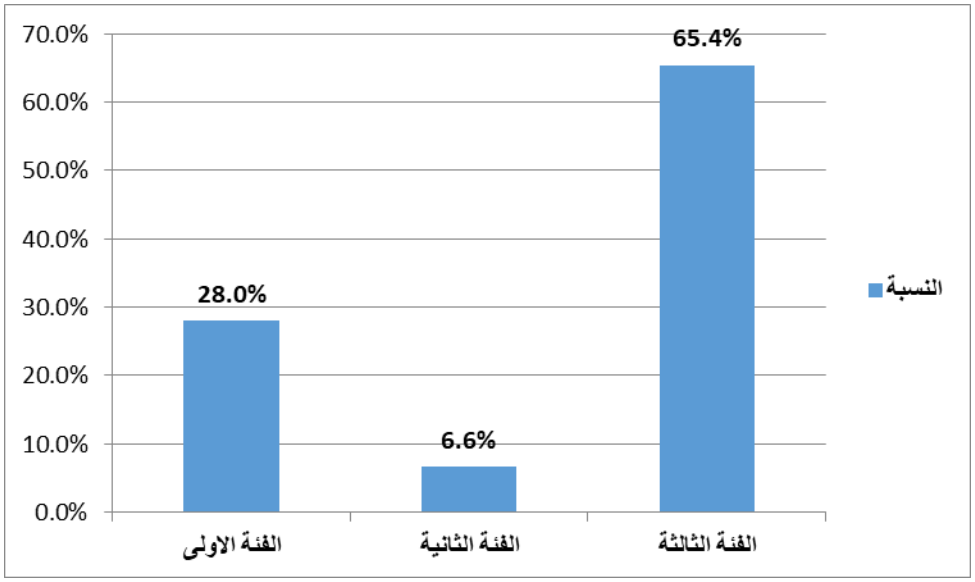

جدول (3) اعداد الموظفين مقسمين حسب الفئات

الفئة	الوزارة		المركز		محافظات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفئة الاولى	1448	28.0%	381	52.9%	1067	24.0%
الفئة الثانية	343	6.6%	76	10.6%	267	6.0%
الفئة الثالثة	3382	65.4%	263	36.5%	3119	70.0%
المجموع	5173	100.0%	720	100.0%	4453	100.0%

1.1.2 المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي هيمنة الوظائف المساندة على الوظائف الفنية التخصصية في الوزارة وهذا يؤكد على ما ورد في النقطة (3) أعلاه، وكذلك يشير الجدول إلى زيادة واضحة في عدد الموظفين الذين يحملون شهادة الثانوية العامة فما دون في مركز الوزارة والذين يشكلون نسبة 37.5%من مجمل موظفي مركز الوزارة.

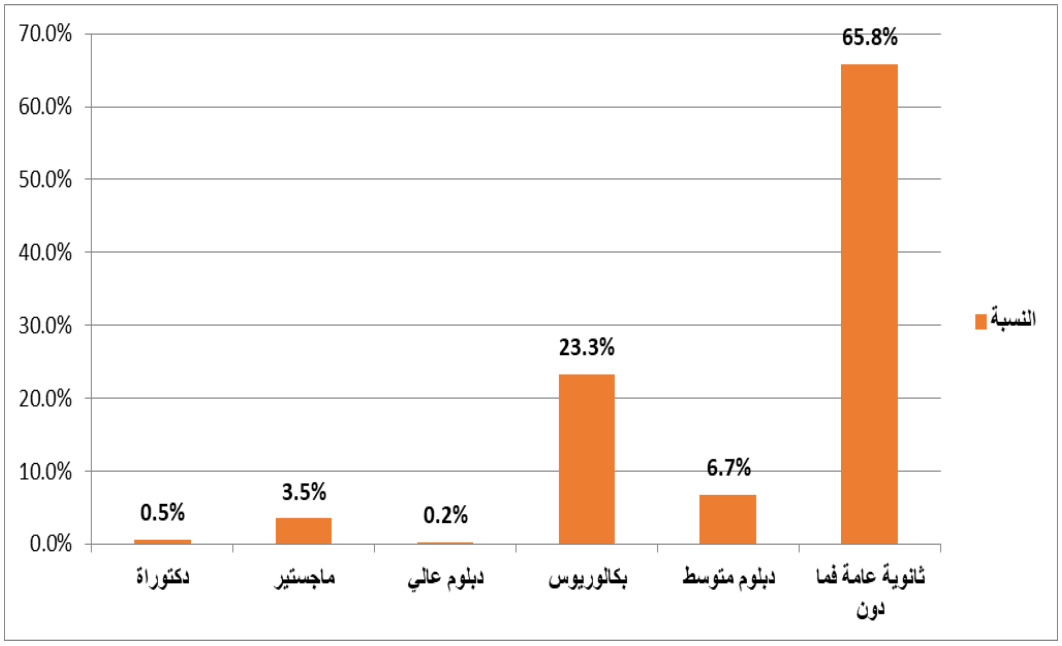

جدول (4) أعداد الموظفين مقسمين حسب المؤهل العلمي

الفئة	الوزارة		المركز		المحافظات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
دكتوراه	28	0.5%	14	1.9%	14	0.3%
ماجستير	181	3.5%	77	10.7%	104	2.3%
دبلوم عالي	11	0.2%	7	1.0%	4	0.1%
بكالوريوس	1204	23.3%	276	38.3%	928	20.8%
دبلوم متوسط	346	6.7%	76	10.6%	270	6.1%

ثانوية عامة فما دون	3403	65.8%	270	37.5%	3133	70.4%
المجموع	5173	100.0%	720	100.0%	4453	100.0%

1.1.3 المسميات الوظيفية (التخصصات).

فيما يتعلق بالمسميات الوظيفية (التخصصات) كما هي في الجدول التالي فانه يمكن استنتاج المؤشرات التالية:-

- حوالي(76.3%) من المسميات الوظيفية هي مسميات وظائف مساندة وداعمة ولا ترتبط بشكل مباشر بالعمل التخصصي لوزارة الزراعة وضمن القطاعات الفنية الأربعة (نباتي، حيواني، حراج ومراعي، تسويق) حيث يوجد في الوزارة (382) مهندساً زراعياً وحوالي (71) طبيباً بيطرياً وحوالي (11) مهندساً من تخصصات غير الزراعية.
- يلاحظ أن المسميات الوظيفية التخصصية والفنية تتخذ صفة العموم مثل (فني، مهندس زراعي، طبيب بيطري، ممرض.....) وبالتالي لا تعكس صورة حقيقية عن نوع الوظيفة وتخصصها ودرجة تعقيدها وتباينها حسب القطاع الموجودة به.
- محدودية المسميات الوظيفية (إما ان المسمى غير موجود او ان العدد غير كافي) في مركز الوزارة والتي تعكس طبيعة عمله في مجالات رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج واعتماد الاجراءات وتنفيذ الدراسات المختلفة في القطاع الزراعي فمثلاً لا يوجد مسميات وظيفية متعلقة بالبحث والدراسات والتسويق المختلفة في المجالات الزراعية.
- تمثل نسبة عدد اصحاب المسميات الوظيفية التخصصية حوالي (9.9%) من العدد الكلي لموظفي المركز، كما يمثلون حوالي(8.9%) في المحافظات.
- يلاحظ ان هناك زيادة كبيرة في عدد الموظفين ضمن مسميات وظيفية محددة ليست تخصصية حيث يلاحظ مثلاً ان عدد الموظفين ضمن مسمى كاتب يبلغ (473) موظف في المحافظات و(47) موظف في مركز الوزارة وعليه لا بد من معالجة هذا التضخم في بعض المسميات الوظيفية ضمن خطة لاعادة التوزيع ضمن المديريات في المحافظات ومركز الوزارة من جهة وبين وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية الاخرى التي تعاني في هذه المسميات على ان يتم استبدال الشواغر المتاحة للوزارة بموظفين ذوي اختصاصات متعلقة بشكل مباشر بمهام الوزارة مثل (مهندس زراعي، طبيب بيطري، فني انتاج حيواني، فني انتاج نباتي.....)

في ضوء المؤشرات أعلاه فإنه لابد من إعادة اجراء دراسة معمقة لكافة المسميات الوظيفية في الوزارة من حيث عددهاوتوزيعها وملائمتها لطبيعة المهام واجراء ما يلزم عليها من تعديلات بحيث تعكس طبيعة المهام والتخصصة وتباينها من قطاع لآخر.

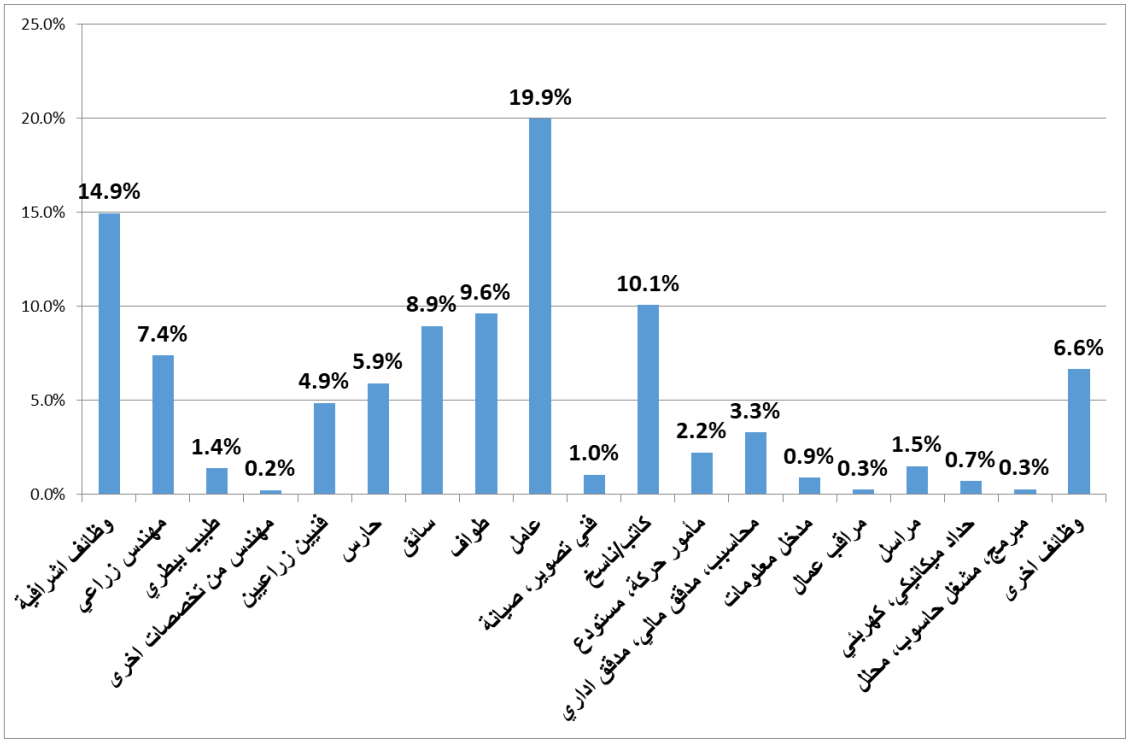

جدول (5) أعداد الموظفين مقسمين حسب الوظيفة

المسمى الوظيفي	المركز		محافظات		الوزارة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
وظائف اشرافية	269	37.4%	504	11.3%	773	14.9%
مهندس زراعي	60	8.3%	322	7.2%	382	7.4%
طبيب بيطري	4	0.6%	67	1.5%	71	1.4%
مهندس من تخصصات اخرى	9	1.3%	2	0.0%	11	0.2%

فنيين زراعيين	45	6.3%	206	4.6%	251	4.9%
حارس	10	1.4%	295	6.6%	305	5.9%
سائق	76	10.6%	386	8.7%	462	8.9%
طواف	0	0.0%	497	11.2%	497	9.6%
عامل	21	2.9%	1011	22.7%	1032	19.9%
فني تصوير، صيانة	4	0.6%	50	1.1%	54	1.0%
كاتب/ناسخ	47	6.5%	473	10.6%	520	10.1%
مأمور حركة، مستودع	14	1.9%	101	2.3%	115	2.2%
محاسب، مدقق مالي، مدقق اداري	54	7.5%	116	2.6%	170	3.3%
مدخل معلومات	10	1.4%	36	0.8%	46	0.9%
مراقب عمال	0	0.0%	13	0.3%	13	0.3%
مراسل	21	2.9%	56	1.3%	77	1.5%
حداد ميكانيكي، كهربئي	14	1.9%	22	0.5%	36	0.7%
مبرمج، مشغل حاسوب، محلل	11	1.5%	3	0.1%	14	0.3%
وظائف اخرى	51	7.1%	293	6.6%	344	6.6%
المجموع	720	100.0%	4453	100.0%	5173	100.0%

1.1.4 الوظائف الاشرافية.

فيما يتعلق بالوظائف الاشرافية يلاحظ من الجدول أدناه ان الوظائف الإشرافية في مركز الوزارة تمثل ما نسبته (36.6%) من مجمل عدد الموظفين وهذه النسبة تعتبر مرتفعة إلى حد ما، حيث أن وجود حوالي (269) وظيفة اشرافية في

مركز الوزارة لادارة (460) موظف (كل ذو وظيفته اشرافية يقابله ثلاثة موظفين فقط 1:3) يعتبر مبالغاً فيه وهذا يتفق مع ما تم شرحه سابقاً حول تضخم الهيكل التظيمي للوزارة كما يمكن ملاحظة أن النسبة الأكبر هي لرؤساء الأقسام والذين يمثلون حوالي (36.2%) من مجمل الوظائف الاشرافية ويعود ذلك لكثرة عدد الأقسام في مركز الوزارة وما يتبعها من مديريات حسب ما شرحه سابقاً.

جدول (4) أعداد الموظفين مقسمين حسب الوظيفة الإشرافية

المسمى	الوزارة		المركز		المحافظات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ملحق زراعي	1	0.1%	1	0.4%	0	0.0%
مساعد	7	0.9%	7	2.6%	0	0.0%
مستشار	14	1.8%	4	1.5%	10	2.0%
مدير	83	10.7%	37	13.8%	46	9.1%
مدير وحدة	2	0.3%	2	0.7%	0	0.0%
رئيس وحدة	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
رئيس قسم	280	36.2%	150	55.8%	130	25.8%
رئيس مركز	29	3.8%	0	0.0%	29	5.8%
رئيس شعبة	356	46.1%	67	24.9%	289	57.3%
امين عام	1	0.1%	1	0.4%	0	0.0%
المجموع	5224	100.0%	269	100.0%	504	100.0%

1.2 تحليل الواقع التنظيمي للوزارة.

1.2.1 تحليل الهيكل التنظيمي للوزارة.

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة الحالي من :

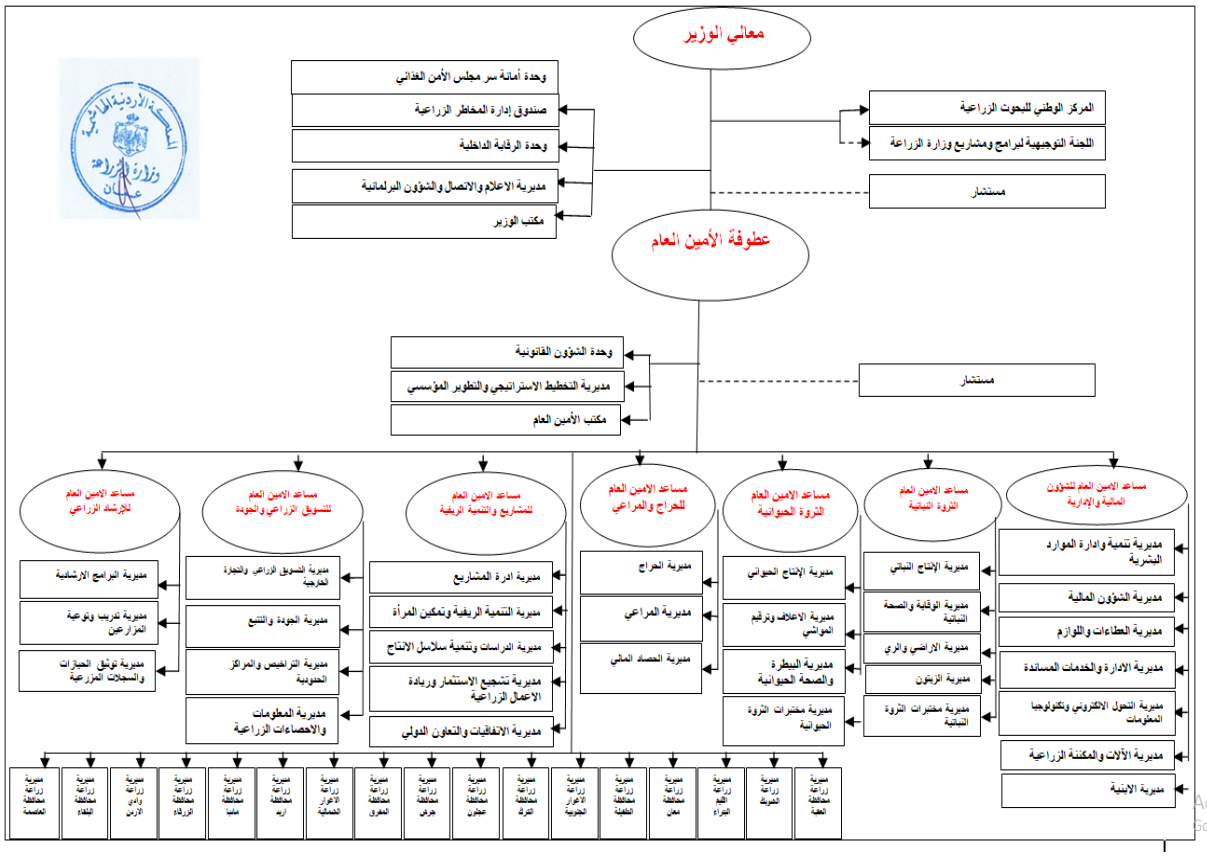

1. المديريات المرتبطة بمعالي الوزير وعددها (9) مديريات.
2. يرتبط مع عطوفة الأمين العام (7) قطاعات، والمديريات المرتبطة بعطوفة الأمين العام بشكل مباشر وعددها (4) مديريات مركزية، ومديريات زراعة المحافظات.
3. القطاع الاداري والمالي: ويرتبط به (7) مديريات.
4. قطاع الثروة النباتية: ويرتبط به (5) مديريات.
5. قطاع الثروة الحيوانية: ويرتبط به (4) مديريات.
6. قطاع الحراج والمراعي: ويرتبط به (3) مديريات.

7. قطاع المشاريع: ويرتبط به (5) مديريات.
8. قطاع التسويق الزراعي: ويرتبط به (4) مديريات.
9. قطاع الارشاد الزراعي: ويرتبط به (3) مديريات.
10. مديريات زراعة المحافظات وعددها (17) مديرية، ويرتبط بكل مديرية زرعة محافظة عدد من مديريات زراعة الألوية وباجمالي (32) مديرية زراعة لواء.

وبالرغم من أن الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الزراعة يغطي بالمجمل كافه المهام المناطة بالوزارة والتي ذكرت سابقاً، إلا أنه يعاني من التشعب والتضخم والإزدواجيه والتكرار في بعض المهام وتشتت في بعض المهام المتشابهه والمتكامله إضافه إلى وجود العديد من التشوهات ونقاط الضعف في بناء الهيكل التنظيمي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

- تضخم الهيكل التنظيمي وكثرة الوحدات التنظيميه فيه: حيث يتكون الهيكل التنظيمي من (44) مديرية مركزية و(49) مديرية زراعة محافظة ولواء وما يزيد عن (102) قسم .
- المبالغه في عدد مساعدي الأمين العام : حيث يوجد (7) مساعدين للامين العام، بعضهم يتبعه مديريتان أو ثلاثه.
- اتساع نطاق اشراف الأمين العام : حيث يرتبط بالأمين العام بشكل مباشر (4) مديريات و(7) مساعدين اضافه إلى عدد كبير من المستشارين.
- وجود وحدات تنظيميه تعمل على تنفيذ مهام متشابهه او متكامله لكنها مبعثرة في الهيكل التنظيمي وتختلف في جهه ارتباطها مثل اقسام للدراسات بالرغم من وجود مديرية التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي ومديرية الدراسات وتنمية سلاسل الانتاج ومديرية الجودة والتتبع.
- تسميه مكتب الوزير ومكتب الامين العام باسم " مديرية " وإظهارهما على الهيكل التنظيمي.
- إظهار بعض اللجان وسكرتاريا اللجان على انها احد مكونات الهيكل التنظمي بالرغم من انها ليست وحدات تنظيميه ذات كيان منفصل مثل " لجنه التخطيط، سكرتاريا اللجان، واللجنه التوجيهيه للبرامج والمشاريع.
- اختلاف نمط الوحدات التنظيمة ضمن المستوى الاداري الواحد فنجد مثلاً ربط مديريات بشكل مباشر بالأمين العام بالرغم من وجود المساعدين (مثل مديرية التخطيط الاستراتيجي والتطوير المؤسسي).

- الزيادة الكبيرة في نطاق اشراف بعض مساعدي الامين وصغره عند البعض الاخر (فمثلاً نطاق اشراف مساعد الامين العام للشؤون الادارية والمالية (7) مديريات بينما نطاق اشراف مساعد الامين العام للارشاد 3 مديريات، ومساعد الامين العام للحراج والمراعي 3 مديريات) وهذا يخلق تفاوت ملحوظ في حجم العمل والمسؤليات المناطة بنفس المستوى الاداري.
- التكرار في تنفيذ بعض المهام مثل وجود قسم للدراسات والمعلومات الزراعية في مديريات الزراعة بالرغم من وجود مديرية المعلومات والاحصاءات الزراعية تتبع مساعد الامين العام للتسويق والمعلومات الزراعية.

◆ ملخص التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

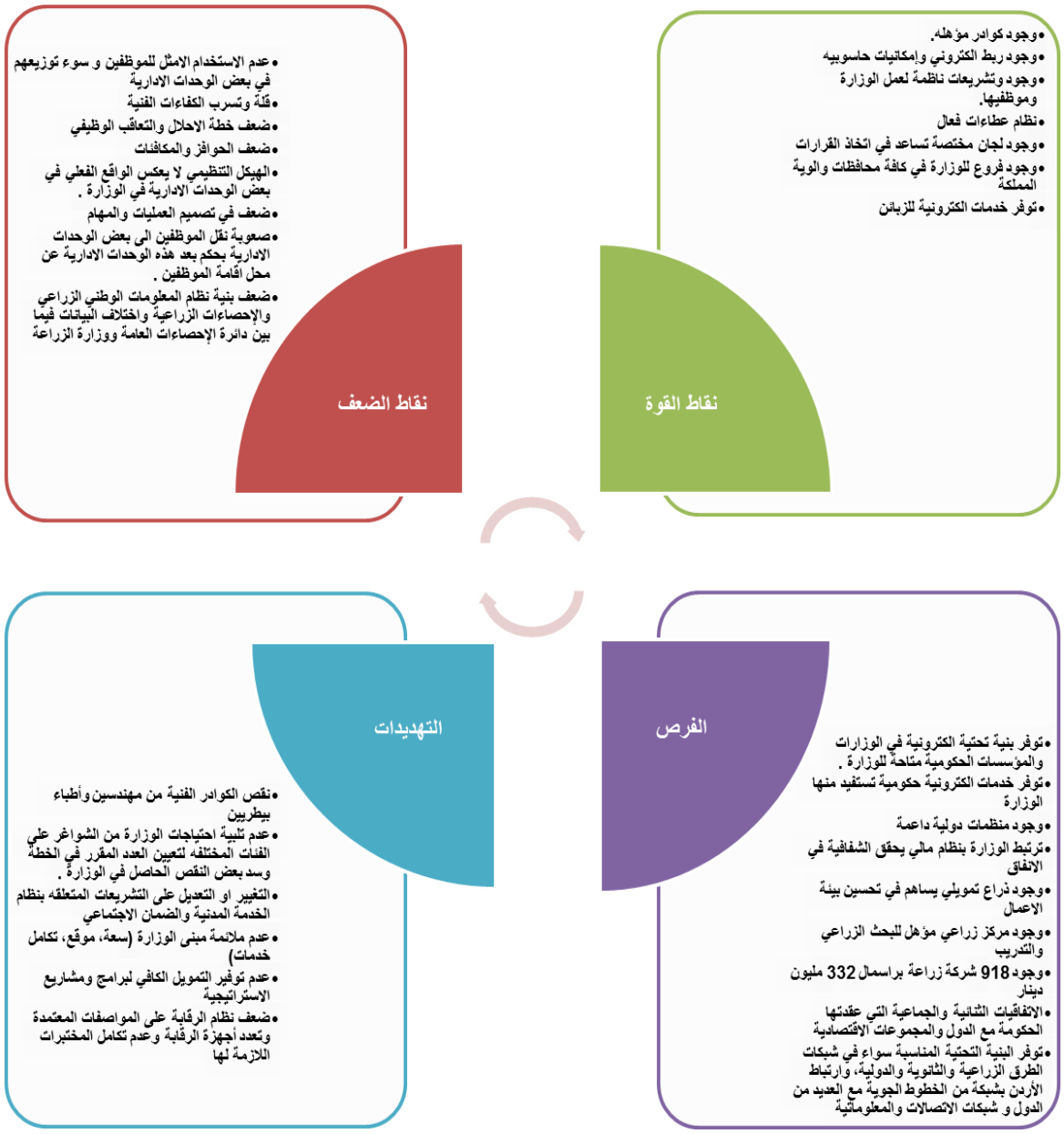

- **الفرضيات الرئيسية التي بنيت عليها الاستراتيجية**

تم إعداد الإستراتيجية المؤسسية بناء على الفرضيات الرئيسية التالية:

1. توفر الإرادة للادارة العليا في تطبيق الاستراتيجية.
2. توفر التمويل المطلوب لتنفيذ الإستراتيجية.
3. التطبيق الكامل للانظمة الادارية والمالية المتعلقة بأعمال الوزارة.

- **خطوات إعداد الإستراتيجية:**

1. تحليل وتقييم الواقع المؤسسي لوزارة الزراعة
2. تقييم البيئة الداخلية والخارجية للوزارة.
3. تحديد التحديات العامة التي تواجه الوزارة.
4. تحديد الرؤية الإستراتيجية والرسالة للوزارة عام 2025.
5. تحديد محاور الاستراتيجية وفقا للمحاور الوطنية لرؤية الاردن 2025
6. تحديد الأهداف العامة المرتبطة بالتحديات والاهداف الوطنية في رؤية الاردن 2025.
7. تحديد الأهداف في تحديث الرؤية الاقتصادية
8. تحديد السياسات التي تساعد في تحقيق الاهداف وادوات تنفيذ السياسات من برامج ومشاريع واجراءات تشريعية وادارية.

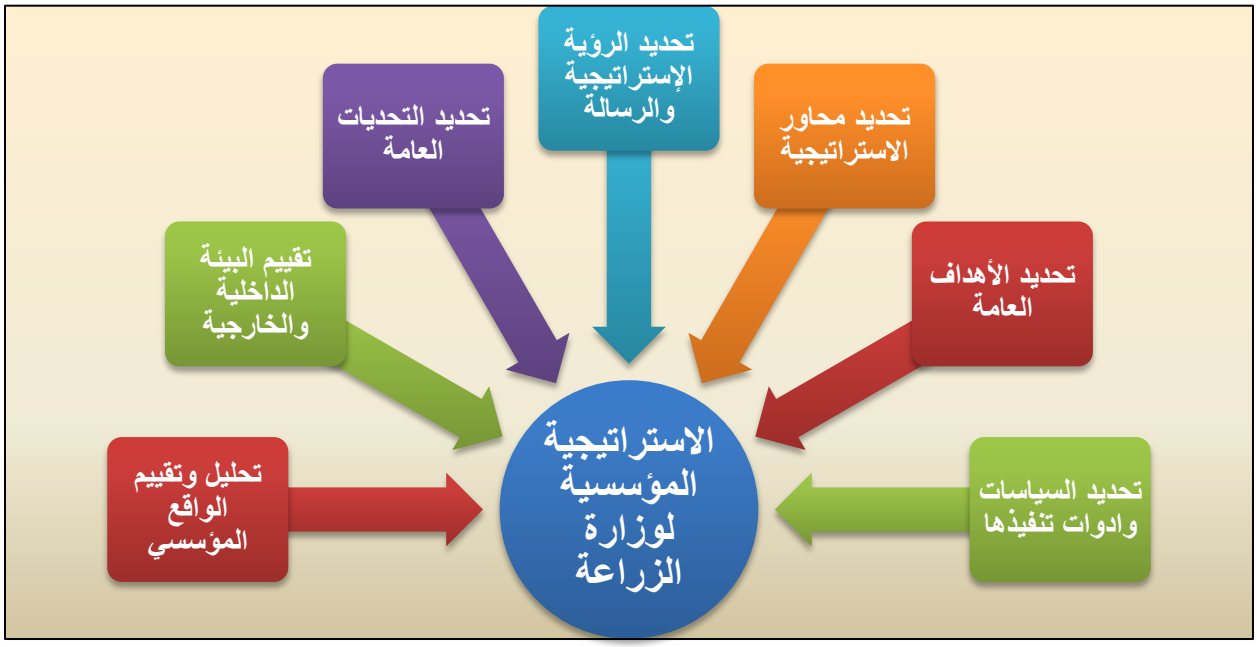

رؤية وزارة الزراعة ورسالتها

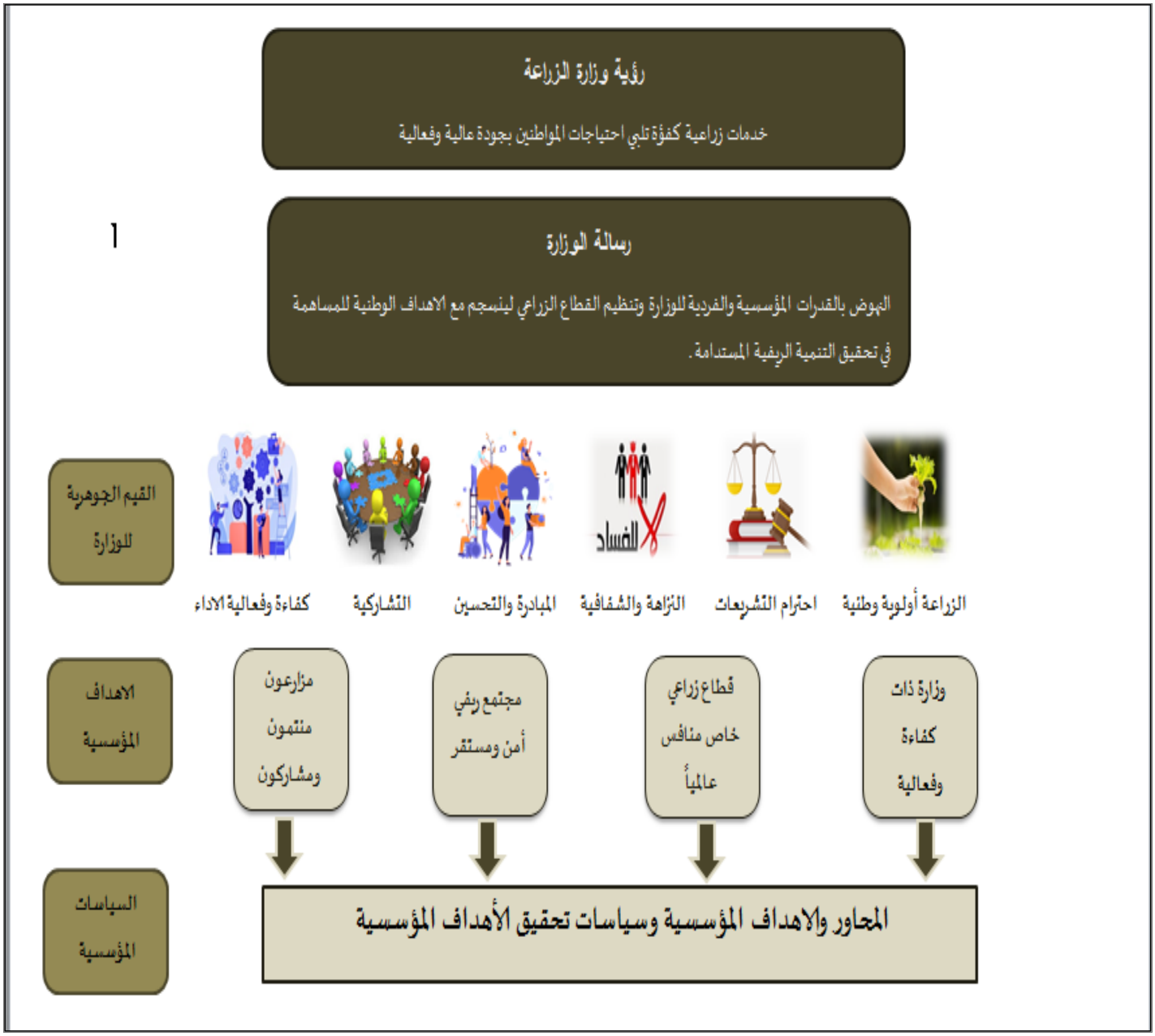

السياسات المؤسسية

♦ **وزارة ذات كفاءة وفعالية**

1. خدمات زراعية فاعلة قائمة على العدالة بين المزارع والمستهلك
2. التميز في صنع السياسات وتطبيقها على الصعيد الزراعي
3. وزارة مسؤولة أمام البرلمان والمواطنين وتعمل بشفافية
4. إدارة مستدامة طويلة الأمد لاحتياجات الغذاء
5. بنية تحتية متطورة تدعم التنمية الزراعية

♦ **قطاع زراعي خاص منافس عالمياً**

1. مركز زراعي إقليمي قادر على المنافسة
2. بيئة أعمال زراعية فعالة ومستقرة
3. بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال

♦ **مجتمع زراعي أمن ومستقر** 1. الثقة بالقوانين والالتزام بأحكامه
2. مجتمعات زراعية متماسكة
3. تمكين الاسر الفقيرة من المشاريع الزراعية المدرة للدخل

♦ **مزارعون منتمون ومشاركون**

1. إجراءات صحة نباتية وحيوانية ذات كفاءة عالية
2. مزارعون وموظفون يمتلكون المهارات للنجاح
3. مزارعون يشاركون بفعالية في الاقتصاد
4. فرص عمل لائقة ومجزية للعاملين في قطاع الزراعة

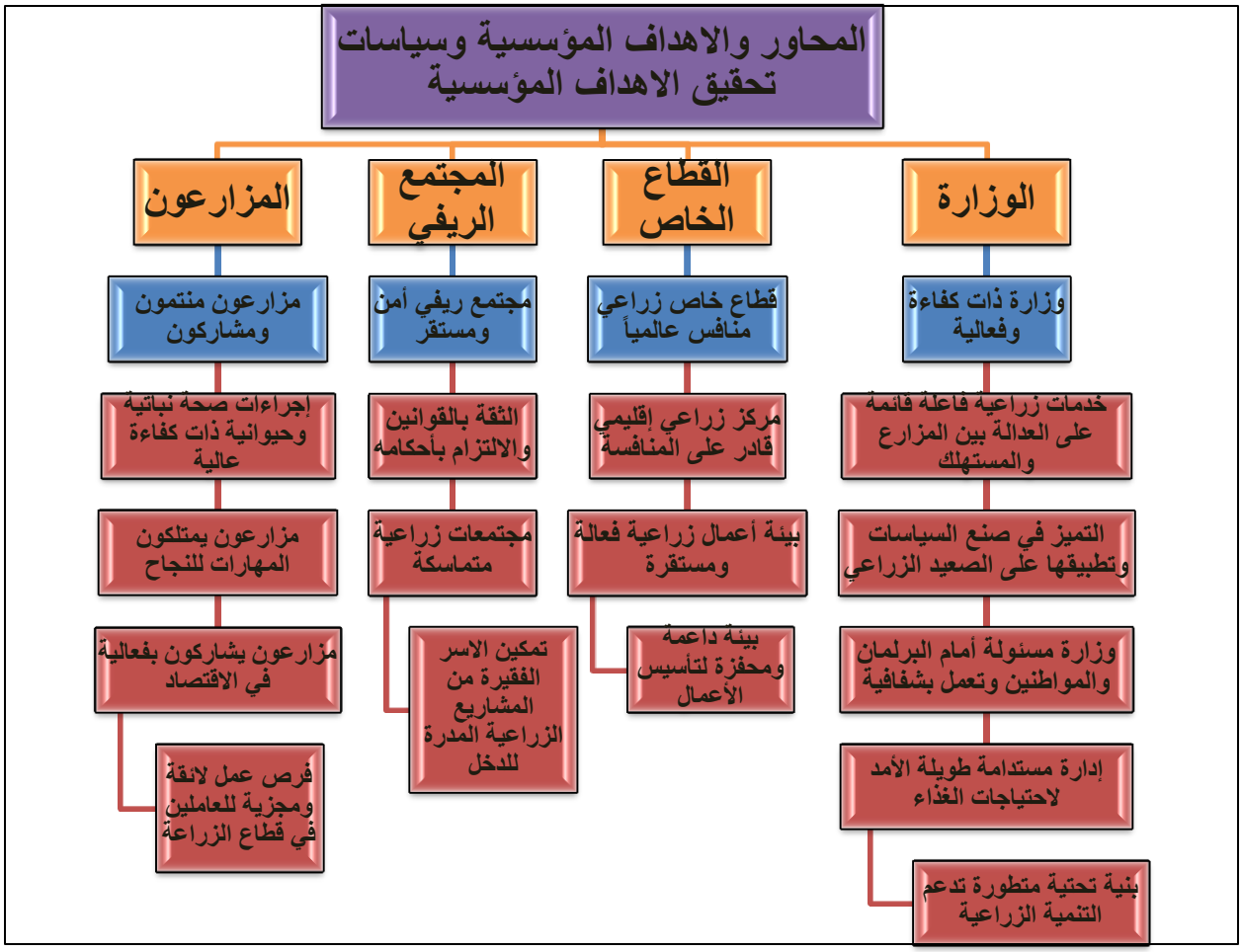

أدوات تنفيذ السياسات المؤسسية

يتم تنفيذ ادوات السياسات المؤسسية من خلال تحديد الاهداف والسياسة المؤسسية وتنفيذ البرامج والمشاريع والاجراءات الادارية والتشريعي.

✓ الهدف الاول: وزارة ذات كفاءة وفعالية

الهدف الأول: وزارة ذات كفاءة وفعالية	
السياسة المؤسسية	خدمات زراعية فاعلة قائمة على العدالة بين المزارع والمستهلك
البرامج والمشاريع	تطوير البنية التحتية لخدمات الصحة النباتية والحيوانية
	تطوير البنية التحتية للخدمات الزراعية
	تطوير جودة المنتجات الزراعية
	تطوير خدمات المعلومات الزراعية والتسويقية
الاجراءات الادارية والتشريعية	استكمال وتفعيل أنظمة تتبع المنتجات الزراعية النباتية
	مراجعة التعليمات الخاصة بالمنتجات الزراعية
	مراجعة تعليمات الوزارة الخاصة بالثروة الحيوانية
	مراجعة التشريعات المتعلقة باستغلال المياه المعالجة
	مراجعة دورية (كل 3 سنوات) للتعليمات الصادرة بموجب قانون الزراعة
	استراتيجية الموارد البشرية
	استراتيجية ادارة المعرفة
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	التميز في صنع السياسات وتطبيقها على الصعيد الزراعي
الاجراءات الادارية والتشريعية	استكمال وتفعيل أنظمة تتبع المنتجات الزراعية النباتية
	تحديث تعليمات الوزارة المتعلقة بإدارة الحراج والأراضي الحرجية
	تحديث تعليمات الوزارة المتعلقة بتنسيبات العمالة الوافدة
	تعديل قانون الزراعة
	تعديل نظام المساحة المفرزة بين الشركاء وتعديلاته رقم 70 لسنة 2001 وبما يحافظ على الأراضي الزراعية من التفتت
	تعديل نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 وبما يحدد الشكل النهائي لاستعمالات الأراضي
	مراجعة التشريعات المتعلقة باستيراد اللحوم الحية والمبردة
	مراجعة التعليمات الخاصة بمنتجات العسل
	مراجعة تعليمات الوزارة الخاصة بالثروة الحيوانية
	مراجعة تعليمات الوزارة الخاصة بقطاع الأسماك

	مراجعة دورية (كل 3 سنوات) للتعليمات الصادرة بموجب قانون الزراعة
	استراتيجية الموارد البشرية
	استراتيجية ادارة المعرفة
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
	استراتيجية ادارة المخاطر
السياسة المؤسسية	وزارة مسؤولة أمام البرلمان والمواطنين وتعمل بشفافية
الاجراءات الادارية والتشريعية	استكمال وتفعيل أنظمة تتبع المنتجات الزراعية النباتية
	تحديث تعليمات الوزارة المتعلقة بإدارة الحراج والأراضي الحرجية
	تحديث تعليمات الوزارة المتعلقة بتنسيبات العمالة الوافدة
	تعديل قانون الزراعة
	تعديل نظام المساحة المفرزة بين الشركاء وتعديلاته رقم 70 لسنة 2001 وبما يحافظ على الأراضي الزراعية من التفتت
	تعديل نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 وبما يحدد الشكل النهائي لاستعمالات الأراضي
	مراجعة التشريعات المتعلقة باستيراد اللحوم الحية والمبردة
	مراجعة التعليمات الخاصة بمنتجات العسل
	مراجعة تعليمات الوزارة الخاصة بالثروة الحيوانية
	مراجعة تعليمات الوزارة الخاصة بقطاع الأسماك
	مراجعة دورية (كل 3 سنوات) للتعليمات الصادرة بموجب قانون الزراعة
	مراجعة التشريعات المتعلقة باستغلال المياه المعالجة
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	إدارة مستدامة طويلة الأمد لاحتياجات الغذاء
البرامج والمشاريع	تطوير المحطات والمشاتل النباتية
	تطوير الينابع واقنية الري
	استصلاح الاراضي وحماية التربة
	اكثار بذار القمح والشعير
	توجيه الانتاج الزراعي
	حماية الثروة الحيوانية وتطوير انتاجيتها
	حماية الغابات والمراعي وتنميتها
الاجراءات الادارية والتشريعية	إصدار تشريعات يستطيع النحالون من خلالها الاستفادة من المحميات الزراعية و المحميات الرعوية في المملكة لوضع النحل فيها
	مراجعة التشريعات المتعلقة باستغلال المياه المعالجة

	استراتيجية ادارة المخاطر
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	بنية تحتية متطورة تدعم التنمية الزراعية
البرامج والمشاريع	تطوير البنية التحتية لخدمات الصحة النباتية والحيوانية
	تطوير المحطات والمشاتل النباتية
	تطوير البنية التحتية للخدمات الزراعية
	تطوير خدمات الاليات الزراعية
الاجراءات الادارية والتشريعية	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025

✓ الهدف الثاني قطاع زراعي خاص منافس عالمياً

الهدف الثاني قطاع زراعي خاص منافس عالمياً	
السياسة المؤسسية	مركز زراعي إقليمي قادر على المنافسة
البرامج والمشاريع	تطوير نظام تتبع المنتجات النباتية والحيوانية
	تطوير قطاع أزهار القطف ونباتات الزينة
	تطوير جودة المنتجات النباتية والحيوانية
	تطوير خدمات المعلومات الزراعية والتسويقية
	تحديد أولويات الاستثمار في القطاع الزراعي
الاجراءات الادارية والتشريعية	استراتيجية ادارة المعرفة
	استراتيجية ادارة المخاطر
السياسة المؤسسية	بيئة أعمال زراعية فعالة ومستقرة
البرامج والمشاريع	تطوير الخدمات الزراعية
	إستراتيجية الشراكة بين القطاعين في القطاع الزراعي
	الإستراتجية الوطنية لتطوير أنظمة الرقابة والتفتيش على قطاع الأعمال
	تطوير اجراءات الصحة النباتية والحيوانية
	توجيه الإنتاج الزراعي
	صندوق إدارة المخاطر الزراعية
	تحديد أولويات الاستثمار في القطاع الزراعي
	تطوير بيئة الأعمال الزراعية
الاجراءات الادارية والتشريعية	تنظيم الشاحنات المبردة المملوكة للأفراد في شركات مساهمة خاصة
	مراجعة اتفاقيات النقل مع دول العبور لأسواق صادراتنا
	استراتيجية ادارة المعرفة

	استراتيجية ادارة المخاطر
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال
البرامج والمشاريع	تطوير الخدمات الزراعية
	تطوير جودة المنتجات الزراعية
	تطوير خدمات المعلومات الزراعية والتسويقية
	دعم البناء المؤسسي للجمعيات الزراعية المتخصصة
الاجراءات الادارية والتشريعية	إصدار تشريعات يستطيع النحالون من خلالها الاستفادة من المحميات الزراعية و المحميات الرعوية في المملكة لوضع النحل فيها
	مراجعة اتفاقيات النقل مع دول العبور لأسواق صادراتنا
	استراتيجية ادارة المخاطر
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025

✓ الهدف الثالث مجتمع ريفي أمن ومستقر

الهدف الثالث مجتمع ريفي أمن ومستقر	
السياسة المؤسسية	الثقة بالقوانين والالتزام بأحكامه
البرامج والمشاريع	تطوير حماية الغابات والمراعي وتنميتها
	التوعية والتدريب
الاجراءات الادارية والتشريعية	استراتيجية الموارد البشرية
السياسة المؤسسية	مجتمعات ريفية متماسكة
البرامج والمشاريع	تطوير حماية الغابات والمراعي وتنميتها
	تطوير ينابع المياه واقنية الري
الاجراءات الادارية والتشريعية	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	تمكين الاسر الفقيرة من المشاريع الزراعية المدرة للدخل
البرامج والمشاريع	تحسين دخل الاسر الفقيرة
	تطوير الثروة الحيوانية وتنميتها
الاجراءات الادارية والتشريعية	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
	استراتيجية ادارة المعرفة

✓ الهدف الرابع مزارعون منتمون ومشاركون

الهدف الرابع مزارعون منتمون ومشاركون	
السياسة المؤسسية	إجراءات صحة نباتية وحيوانية ذات كفاءة عالية

البرامج والمشاريع	تطوير الخدمات الزراعية
	تطوير البنية التحتية للصحة الحيوانية والنباتية
	مكافحة الامراض النباتية والحيوانية
	تتبع المنتجات الزراعية وتشجيع الزراعة العضوية
الاجراءات الادارية والتشريعية	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	مزارعون وموظفون يمتلكون المهارات للنجاح
البرامج والمشاريع	تطوير المحطات والمشاتل النباتية
	تطوير البنية التحتية للخدمات الزراعية
	التوعية والتدريب
	تطوير الخدمات الزراعية
الاجراءات الادارية والتشريعية	استراتيجية الموارد البشرية
	استراتيجية ادارة المعرفة
السياسة المؤسسية	مزارعون يشاركون بفعالية في الاقتصاد
البرامج والمشاريع	التوعية والتدريب
الاجراءات الادارية والتشريعية	استراتيجية الموارد البشرية
	استراتيجية ادارة المعرفة
	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
السياسة المؤسسية	فرص عمل لائقة ومجزية للعاملين في قطاع الزراعة
البرامج والمشاريع	تطوير المحطات والمشاتل النباتية
	تطوير البنية التحتية للخدمات الزراعية
	تطوير الخدمات الزراعية
	تطوير البنية التحتية للصحة النباتية والحيوانية
	حماية الغابات والمراعي وتنميتها
	التوعية والتدريب
الاجراءات الادارية والتشريعية	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
	استراتيجية ادارة المعرفة

مؤشرات قياس الاستراتيجية

المؤشر	الوحدة	2022	2025
وزارة ذات كفاءة وفعالية			
رضا متلقي الخدمة العام	%	%75	
رضا متلقي الخدمة عن أداء الموظفين المعنيون بتقديم الخدمة	%	%73	
رضا متلقي الخدمة عن الوقت المستغرق للحصول على الخدمة	%	73	
شكاوي متلقي الخدمة	#		
رضا الموظفين العام	%	%77	
رضا الموظفين عن المدراء والروؤساء المباشرين	%	%79	
رضا الموظفين عن الحوافز المادية والمعنوية	%	%75	
رضا الموظفين عن الأمن والأستقرار الوظيفي	%		
عدد المتدربين من الموظفين سنويا	#	1472	
شكاوي وتظلمات الموظفين	#		
نسبة تمثيل المرأه في المواقع القيادية	%		
عدد الخدمات الالكترونية المقدمة للجمهور	#	80	
عدد الاستراتيجيات المحدثة	#	1	
عدد التعليمات التي تم مراجعتها	#	10/18	
قرارات واستيضاحات ديوان المحاسبة	#	62	
نفقات الوزارة من الماء والكهرباء والمحروقات	مليون دينار		
قطاع خاص زراعي منافس عالمياً			
رضا الموردين عن رضا الموردين	%	%85	
رضا الموردين عن شفافية الإجراءات	%	%85	
رضا الموردين عن الوقت المستغرق لانجاز المعاملات	%	%85	
عطاءات الوزارة لتوريد المعدات واللوازم	#	264	
قواعد البيانات التي تشغيلها	#	1	
ترخيص مزارع الزراعة العضوية	#	16	
فحص المبيدات ومتبقياتها	الف عينة	21000	
إصدار رخص استيراد وتصدير	الف رخصة	14000	
ترخيص المنشآت زراعية	#		
مجتمع ريفي أمن ومستقر			

مساحة الاراضي التي تم تمويل استصلاحها	الف دونم	12448	
الحصاد المائي داخل المزرعة التي تم تمويل انشائها	م.م3	58636	
العيون والينابيع التي تم صيانتها	#	105	
قنوات الري التي تم تبطينها	كم	7720	
عدد منشآت البنية التحتية للخدمات الزراعية التي تم تطويرها	#	24	
التعديات على الحراج والمراعي	#	453	
الأسر الفقيرة المستفيدة من مشاريع الأمن الغذائي (سنويا)	#	5050	
الأغنام والماعز المحسنة الموزعة على المزارعين سنوياً	#	107	
غراس الاشجار المثمرة المنتجة سنوياً	م. غرسة	2.500.000	
الطاقة الاستيعابية للحصاد المائي في البادية	م.م3	2.500.000	
الإشجار الحرجية الموزعة مجانا للمواطنيين	م. غرسة	1.500.000	
حماية الحراج	الف دونم	152833	
تحريج اراضي حرجية	الف دونم	10.500	
تحريج جوانب الطرق	كم	150	
إنتاج وتوزيع غرسة حرجية سنويا لتلبية مشاريع التحريج العام والخاص.	م. غرسة	2.500.000	
حماية وانشاء المحميات الرعوية.	#	760700	
مزارعون منتمون ومشاركون			
ارساليات المنتجات الزراعية المستوردة المخالفة	#	162	
الحيوانات المحصنة ضد الإمراض الوبائية	%	%90	
مساحات حملات مكافحة الآفات الزراعية	الف دونم	80.000	
فحوصات عينات المنتجات النباتية والحيوانية	الف عينة	81955	
عدد المتدربين من المجتمع المحلي سنويا	#	4390	

الملاحق

ملحق (1) البرامج والمشاريع والاجراءات الادارية والتشريعية للاستراتيجية المؤسسية
ملحق (2) الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025
ملحق (3) الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030
ملحق (4) استراتيجية المراعي المحدثة 2023-2030
ملحق (5) استراتيجية ادارة المخاطر
ملحق (6) استراتيجية الموارد البشرية
ملحق (7) استراتيجية ادارة المعرفة